التي تكون من استرخاء الجلد في اهل الاجسام الغليظة
ثم اكد الامر بقوله ذلك مخافة ان يغفل عن شيء منها فيكون
مفصليا بغير وضوء فقال قليلا ما يعرى مع كونه معروفا
وجب الماء لانه اذا امكنه يفعل ذلك
في كل مرة من الثلاث ثم اكد ما امر به بالاستدلال عليه بما
بقي السبب فقال فانه الصحيح المشاهد وهو الذي
يفسره ما بعده ولم يقدم الضمير عليه جاز الامر في
الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم ويل للاعقاب
من النار قيل ويل واد في جهنم وقيل الكلام حذف مضاف
تقديره لصاحب الاعقاب قالوا وهذا لا يختص بالعقب
خاصة بل شامل لكل لمعة تبقى في اعضاء الوضوء وانما قال
النبي صلى الله عليه وسلم هذا حين يرى اعقاب الناس
تلوح ولم يعمها الماء في الوضوء وعقب الشيء خلفه بضم الراء
وهو واجب ثم بعد ان يفرغ من غسل الرجل اليمنى على
الصفة المتقدمة يفعل بالرجل اليسرى مثل ذلك اي مثل
ما فعل في اليمنى سواء ولم يبين منتهى الغسل في الرجلين
وهما الكعبان الناتيان في جانب الساقين والمتردد فيهما
في الغسل وهنا انتهى الكلام على صفة الوضوء لما
قدم فيها انه يغسل ما حده الغسل ثلاثا حتى انه يتم

ان ذلك

ان ذلك على جهة الوجوب ورفع ذلك التوهم بقوله وليس
عليه اي المتوضي تجديد غسل اعضائه التي حدها
الغسل ثلاثا ثلاثا بامر يجب دونه ولكنه اي التجديد
بالثلاث اكثر ما يفعل ولا فضيلة فيما زاد على الثلاث
بل حكى ابن بشير الاجماع على منع الرابعة والاصل في هذا
ما روي انه اجرى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الوضوء فاراه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن
زاد على هذا فقد اساء وتعدى وظلم وفي رواية فقد
عصى ابا القاسم وبهذا جمع بين العدد والامر بالثلاث
هل هي ثالثة او رابعة فقيل يبنى على الاقل كالثلاث
في الركعات وقيل على الاكثر خوفا من الوقوع في المحظور
لتحصيل فضيلة ج وهو احق عندي وبه اوردت من
لعله يقفي ومن كان يوجب اي يسبغ اعضاء الوضوء
قل من ذلك اي من ثلاث غسلات اجزاه فعل ذلك الاقل
اذا احكم اي اتقن ذلك الفعل وقد حدد الاكثر ولم يحد
الاقل اذ الاقل يحصل الواجب والاثنتين وما شرط في
اجزاء الواحدة الاحكام نبه بقوله وليس كل الناس
في احكام بكسر الهمزة اي اتقان ذلك الفعل سواء على
ان من لم يحكم بالواحدة لا يجزيه ويتعين في حقه ما حكم

Copyright King Saud University